مصطلح الجملة بين التراث العربي والدراسات الغربية المعاصرة
The Concept of Sentence in Both the Arabic Heritage and Modern Western Studies

د. محمد الصالح بوضياف
المركز الجامعي النعامة– قسم اللغة والأدب العربي– معهد الآداب واللغات
bmohamedsalih@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018 /05/02	تاريخ القبول: 2018/11/10	تاريخ النشر: 2018/11/17

ملخص البحث

لقد أمعن لغويونا العرب القدامى النظر في الجملة، فدرسوها وعرّفوا بها، ووقفوا على مختلف أحوالها وأنماطها، والمتتبّع لمثل هذه الجهود في موضوع الجملة يمكن أن يقف على قضايا لغوية لها امتداداتها في الدرس اللغوي الحديث، لذا رأينا أن يكون البحث في مصطلح الجملة بين البحوث العربية والغربية، على أنْ تكون إشكالية البحث في مدى مشروعية الدراسة المقارنة بين تراثين مختلفين في الأسس والمنهج، ومدى إمكانية أن يكون مصطلح الجملة هو القاسم المشترك في هذه الدراسة المقارنة، ولا تكاد العناصر المطروقة في البحث تتجاوز هذه الإشكالية، إذ تناولنا مصطلح الجملة والتحليل اللغوي لدى النحاة العرب القدامى، ثمّ مصطلح الجملة في مناهج الدرس الغربي وأعلامه، ليتسنّى لنا فيما بعد الحديث عن مصطلح الجملة بشيء من المقارنة بين الموروث العربي والدرس اللساني الغربي.

الكلمات المفتاحة: النحو، الجملة، التراث العربي، الدراسات الغربية المعاصرة، المنهج الوصفي.

Abstract:

This study aims at knowing what the ancient Arabic linguists have addressed in what concerns the sentence. Thus, our purpose is to reach the Arabic linguistic theories which are similar to the contemporary Western studies, especially in the field of grammar, syntax and linguistic analysis. Indeed, Arabs have always been interested in the concept of a sentence with all its conditions and changes, where the sentence was the basis of language. This is the same as we find at the beginning of modern linguistic studies with the emergence of the descriptive approach.

As far as the elements of this research are concerned, three basic elements are addressed, namely the term sentence in the history of Arabic grammar, the term sentence in contemporary Western studies. However, the last element is related to the sentence position in the descriptive approach.

Keywords:, Grammar, Sentence ,Arabic Heritage, Modern Western Studies, Descriptive method .

تمهيد:

يعدّ البحث في الجملة بحثا لغويا يكاد يجمع النحو من جميع أطرافه[1]، وليس البحث في موضوع من مواضيع النحو العربي إلاّ بحثا في ذلك النظام اللغوي المنوط بالكشف عن اللغة التي تعدّ بحقّ "نتاج العقل البشري"[2]، ومن هنا كانت شرعية "قبول كلّ جهد يحاول الكشف عن هذا النظام المعقّد المتشابك مهما اختلف عن غيره[3]"، ومن هنا أيضا كثرت الاتّجاهات التي حاولت دراسة هذا النظام اللغوي الدقيق وتحليله، على أنّنا إذا نظرنا إلى موضوع الجملة والتحليل اللغوي ألفينا النحاة قد اهتمّوا بكلّ ما تعلّق بهذا الموضوع من مباحث وجزئيات، فانطلقوا من الصوت والحرف والكلمة ليصلوا بذلك إلى الجمل والتراكيب، ولئن كان موضوع علم الصرف هو المسؤول عن معرفة الكلمة – مفردةً – في أبنيتها وصيغها وأصولها، فإنّ من موضوع النحو النّظر إلى الكلمة من حيث وظيفتها وموقعها وعلاقاتها، وقد تنوّعت أهداف دراسة الباحثين في الجملة بين "تصنيفها، وشرح طريقة بنائها، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها، والعلاقات اللغوية الخاصة بكل وظيفة منها، ثم تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل"[4]، وهو ما نجده في كتب تراثنا النحوي التي تجمع بين علمي النحو والصرف في أول باب من أبواب النحو العربي، وهو باب تقسيم الكلم، وقد لا تخلو مقدّمات هذه الكتب من التفريق بين الكلمة والكلم والكلام والقول، فإذا استقرّت هذه المصطلحات، نظر النحاة إلى مجال أوسع، وخرجت دراساتهم إلى التطبيق في مجموع العلاقات النحوية في نطاق أرحب.

وعلى الرغم من أنّ صورة الجملة قد لا تظهر في مصنّفات النحاة الأوائل في أبواب مفصّلة أو في عناوين مستقلّة كبقية أيّ باب من أبواب النحو العربي، فإنّ هذا لا يعني أنّ الموضوع كان غُفلا لدى النحاة أو أنّه لم يسترع انتباههم؛ بل اقتضت طبيعة منهجهم في التعامل مع بعض المسائل النحوية ألاّ يفصّل في باب على حدة بقدر ما يفصّل في ثنايا الدراسة وتضاعيفها، فتجد قضايا الجملة مبثوثة في كثير من أبواب النحو العربي، وليس مقصود النحويّ

إلاّ أن ينطلق من الكلمة وهو يصل بها إلى الجمل والتراكيب، وبتقدّم الدراسات والبحوث استشعر النحاة أهميّة الموضوع وخصّوه بالعناية والبحث، فخرج موضوع الجملة مصطلحا من المصطلحات النحوية الجديرة بالبحث والتبويب.

أوّلا: مصطلح الجملة في التراث العربي:

رؤية النحاة إلى موضوع الجملة كانت نتيجة منهج عامّ ومحكم يتعامل مع المصطلح النحوي في أدق تفاصيله المعرفية، ومصطلح الجملة شأنه شأن كلّ مصطلحات النحو العربي؛ لم توضع دفعة واحدة، ولم تستقرّ إلاّ بعد استحكام المنهج والأداة، فانتقل من العموم إلى الخصوص، ومن المضمر إلى المستعمل، ولعلّ من أبواب النحو التي أضمرت مصطلح الجملة ثمّ أفرزته بعد توالي الدراسات هو باب المسند والمسند إليه، ورد هذا الباب في "الكتاب"، وذكر فيه سيبويه(ت180هـ) متعلّقات الجملة الاسمية والفعلية، والمبتدأ والخبر، واستقرّ التركيب الإسنادي في ثنائية لا يستغني أحد جزئيها عن الآخر، يقول:"وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخَر، ولا يجد المتكلّم منه بُدّا، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"[5]، فالمسند عند سيبويه هو المبتدأ، وهو بذلك يختلف عن" التحديد المتعارف عليه في بقية المصنّفات النحوية"[6]، من أنّ المبتدأ هو المسند إليه، وأنّ الخبر هو المسند، جاء في باب الابتداء أنّ"المبتدأ كلّ اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ والمبنيُّ عليه ما بعده عليه فهو مسند ومسندٌ إليه" [7]، فالمسند هو المبتدأ، أمّا المسند إليه فهو الخبر وهو المبنيّ عليه في اصطلاح سيبويه، إلاّ أنّه لم يذكر مصطلح الخبر في هذا الباب، بل ذكره في أبواب أخرى، منها باب "ما يرتفع فيه الخبر لأنّه مبنيّ على المبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنّه حال لمعروف مبنيّ على مبتدأ" [8]، ومنها باب "ما ينتصب فيه الخبر لأنّه خبر معروف يرتفع على الابتداء قدّمتَه أو أخّرتَه" [9]، والمتتبّع لمباحث المبتدأ والخبر عند سيبويه يجدها تقترن بمصطلحات الاستغناء والسكوت، على نحو ما مرّ معنا في تعريفه للمسند والمسند إليه، وعلى نحو قوله"ألا ترى أنّك لو قلتَ: فيها عبدُ الله، حسُن السكوتُ وكان كلاما مستقيما، كما حسُن واستُغني في قولك: هذا عبدُ الله" [10]، فمصطلحات المسند والمسند إليه والمبتدأ والخبر والسكوت والاستغناء هي التي مهّدت النظر إلى عناصر التركيب والإسناد، وقد أَسقَطت الدراساتُ اللاحقة مفاهيمَ الجملة والتركيب على هذه الأسس التي بنى عليها سيبويه تفكيرَه في طرفي الإسناد.

وقد أجمعت كثير من البحوث على أنّ مصطلح الجملة النحويَّ ظهرت بداياته في استعمالات الفرّاء(ت207هـ) حين قال:"وتقول قد تبيّن لي أقام زيدٌ أم عمرو. فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنّك قلت: تبيّن لي ذلك"[11]، وفي استعمالات المبرّد (ت285هـ) في قوله:"وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها"[12]، وحين عرّفها بقوله:" الجملة ما يحسن السكوت عليه و تجب به الفائدة للمخاطب"[13]، وفي استعمال أبي علي الفارسي(ت377هـ) في قوله:" حيث لم يَعُد من الجملة التي بعد الواو ذكر إلى مَن هذه الجملة حال لهم " [14]، ويعدّ الفارسي من النحاة الذين كرّروا مصطلح الجملة في مواضع كثيرة وقسّموها إلى أضرب وفصّلوا القول فيها.

ومن النصوص التي تستند في تعريف الكلام على شروط الاستغناء والإفادة ما ورد في تعريف الكلام عند ابن جني(ت392هـ) من أنّه"كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحاة الجمل"[15]، وأنّه"ما كان من الألفاظ قائما برأسه مستقلاّ بمعناه"[16]، أو أنّه:"الجمل المستقلّة بأنفسها الغانية عن غيرها"[17]، فالكلام عنده وُضع على الاستقلال والاستغناء عمّا سواه، بالتركيز على ما هو من مشمولات البحث النحوي الذي يؤدّي مفهوم الجملة، وقد يتركّب هذا الكلام من جملة فأكثر، مادام مختصّا بالجمل، يقول: "هو جنسٌ للجمل التوامّ: مفردها ومثناها ومجموعها ... وممّا يؤنسك بأنّ الكلام إنّما هو للجمل دون الآحاد أنّ العرب لما أرادت الواحد من ذلك خصّته باسمٍ له، لا يقع إلاّ على الواحد، وهو قولهم: كَلِمة وهي حجازية، وكِلْمة وهي تميمية"[18]، ولابن جنّي سبقٌ في إدراك الفرق بين الكلام والجملة من منظور التركيب، فقد سعى إلى ذكر خصائص كلّ مصطلح من هذه المصطلحات، انطلاقا من الكلمة المفردة وصولا بها إلى الجملة والتركيب، يقول:"ومعلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو ولا تحزن، ولا تتملّك قلب السامع، إنّما ذلك فيما طال من الكلام وأمتع سامعيه بعذوبة مستَمعه، ورقّة حواشيه" [19]، وأنّه إنّما يكون"استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذينك-الإطالة والإيجاز- ويؤدّيهما إلى السمع، وهو أقلّ ما يكون جملة مركّبة"[20]، والجملة في نظره هي "قواعد الحديث"[21]، وابن جنيّ من قلائل النحاة الذي يجمعون بين مصطلحي الجملة والكلام والتركيب، وقد أثبت بما شرحه وقدّمه في خصائصه أنّ الكلام إنّما " هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسمّيها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تركيبها، وثبت أنّ

القول عندها أوسع من الكلام تصرّفا، وأنّه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وإلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجرس"[22]، وقد نجد بعض النحاة العرب يجمعون بين الجملة والكلام دون تمييز بين المصطلحين، من ذلك ما ورد عند الزمخشري(ت538هـ) حين عرّف الكلام قائلا:"الكلام هو المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبِشرٌ صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضَرب زيد، وانطلق بكر، ويسمّى الجملة"[23]، فتراه يسمّي الكلام جملة، ويقتفي ابن يعيش(ت643هـ) أثر ابن جنيّ والزمخشري في موضوع الكلام والجملة حين يعتمد على مفهوم الإسناد فيقول:"اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، ويُسمّى الجملة، نحو:زيد أخوك، وقام بكر، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: المركّب من كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى... وأنّه لم يرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلُّق بالأخرى، على سبيل الذي به يحسن موقع الخبر، وتمام الفائدة، وإنّما عبّر بالإسناد ولم يعبّر بلفظ الخبر، وذلك من قِبَل أنّ الإسناد أعمّ من الخبر، لأنّ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكلّ خبر مسند، وليس كلّ مسند خبرا، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى، ألا ترى أنّ معنى قولنا" (قم) أطلُبُ قيامك، وكذلك الاستفهام والنهي"[24]. وهو أيضا" الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكلّ واحدة من الجملة الفعلية أو الاسمية نوع له، يصدُق إطلاقه عليها، كما أنّ الكلمة جنسٌ للمفردات، فيصحّ أن يقال: كلّ (زيدٌ قائم) كلام، ولا يقال كلّ كلام (زيدٌ قائم)، وكذلك مع الجملة الاسمية"[25]، ولكنّه لا يقتصر فقط على هذا الاعتماد في تعريف الجملة والكلام، بل يعتمد أيضا على خصائص أخرى؛ منها التفريق بين المسند والخبر ومنها المقارنة بين الإسناد وتركيب الإفراد، فيذكر أنّ التركيب الإفرادي ينشأ عنه التحام يجعل من الجملة معنىً كلّيا موحّدا، وليس مجموعة من المعاني يضاف بعضها إلى بعض، كما يعتمد على التمييز بين العناصر المكوَّنة من المسند والمسند إليه بوصفها عناصر أصلية لا يتم دونها تركيب الجملة، وبين بقيّة العناصر الأخرى –الفضلة–، بوصفها عناصر غير ضرورية في التركيب، أمّا العكبري(ت616هـ) فيذكر إفادة الجملة انطلاقا من تعريف الكلام بقوله: "الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامّة؛ كقولك: زيد منطلق، وإنْ تأتِني أُكْرِمْك، وقُمْ، وصَهْ"[26]، فنجده يشير بهذه الأمثلة إلى أنّه لا فرق بين أن تكون الجملة اسمية أو فعلية، فاعلها ظاهر أو مستتر، كذلك لا فرق في الإفادة بين

أن يكون طريقها التركيب أو ما يحلّ محلّه من اسم الفعل، مادامت الفائدة محقّقة، والفائدة التامّة هي الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه، كما يرى أنّ أجزاء الجملة يتركّب بعضه إلى بعض كما تتركّب أجزاء الكلمة المفردة بعضها إلى بعض، وائتلاف المفرد والجملة واتّساق المؤلّفات فيهما ضرب من بناء الكلام المفيد.

أمّا ابن هشام(ت761هـ) فنجده يستعمل مصطلح الجملة أقلّ تعميما من استعمال مَن سبقه، إذ خصّص لها بابا ذكر فيه تفسيرها وأقسامها وأحكامها، وبيّن أنّ الكلام أخصّ منها لا مرادفٌ لها، يقول:"الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـ"قام زيد"، والمبتدأ وخبره، كـ"زيدٌ قائم"، وماكان بمنزلة أحدهما، نحو:"ضُرب اللّصّ"و"أقائم الزيدان"و"كان زيد قائما"، و"ظننته قائما"[27]، لأنّ شرط الكلام هو الإفادة، أما الجملة فلا يُشترط فيها الإفادة، ولهذا "تسمعهم يقولون:جملة الشرط، وجواب الشرط، وجملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا، فليس كلاما"[28]، ويذهب إلى تقسيمها قسمين؛ صغرى وكبرى، فيقول:"الكبرى هي الاسمية التي خبرهما جملة، نحو"زيد قام أبوه" ز"زيد أبوه قائم". والصغرى: هي المبنيّة على المبتدأ، كالجملة المخبَر بها في المثالين، وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: "زيد أبوه غلامه منطلِق"، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و"غلامه منطلق" لا غير، لأنّها خبر. و"أبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار[غلامه منطلق]، وصغرى باعتبار جملة الكلام"[29]، وبهذا يكون ابن هشام أوّل من خصّص للجملة بابا مستقلا، وأدرك فائدتها، وعدّها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية، وفي ذلك ما "يدلّ على شعوره بأهميّتها وإدراكه أنّ الدراسة النحوية ينبغي أن تنطلق منها إذا أُريد من تلك الدراسة احترام الواقع والاحتفاظ بطابعه"[30]، واستطاع في هذا الباب أن يجمع ما تفرّق من بحوث النحاة السابقين في موضوع الجملة، والوصول إلى التفريق بين مصطلحي الكلام والجملة النحويَيْن بعد أن ظَلاَّ متداخلين طيلة قرون خلت، والفصل بين الكلام الذي يحتوي معنًى مستقلاّ لا يحتاج إلى تراكيب أو كلمات تتمّم معناه، وبين الجملة التي تمّ تركيبها بفضل تضمُّنِها للمسند والمسند إليه دون أن تكوِّن معنىً مستقلاّ، فالإفادة مقترنة باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتمّم معناها، ومن هنا يتراءى لنا مظهر آخر للجملة، وهو أنّها وحدة الكلام و" قواعد الحديث"[31]، فلا مناص "من ضبط حدودها ليتسنّى للنحويّ أن يقوم بعمله إذ إنّها أساس كلّ تحليل"[32]، وهو ما دفع النحاة

بعدُ إلى دراستها في حدود الوظيفة بعدما كانت مباحثها متفرّقة في أبواب كثيرة، على أنّ أهمّ ما توصّل إليه النحاة في دراسة الجملة هو النظر إلى مظاهرها، والتطرّق إلى علاقات بعضها ببعض، والتعرّف على مجموع الروابط بينها أو بين عناصرها المشكّلة لها، فنتج عن ذلك مسائل نحوية وبلاغية موغِلة في البحث والدراسة عن أبعاد التركيب النحوي واللغوي، منها مسائلُ في الإعراب، كذات المحلّ وغير المحلّ من الإعراب، ومنها مسائل وظيفيةِ التعبير بين الجملة الاسمية في مقابل الفعلية، ومنها مسائل التقدير والافتراض.

ولعلّ أهمّ ما يلاحظ في موضوع الجملة هو التداخل بين مصطلحي الجملة والكلام، حيث تظهر في أعمال بعض النحاة عبارات ترادف مصطلحيٍّ بين مصطلحَيْ الجملة والكلام، من ذلك تعريف ابن جنّي (ت392هـ) للكلام بأنّه"كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحاة الجمل"[33]، ومنها ما جاء في قول عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ): " اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: [خرج زيد] سُمّي كلاما وسُمّي جملة "[34] وقوله:" وإنما سمي كلاما ما كان جملة مفيدا "[35]، ومنها ما جاء في تعريف الزمخشري:"الكلام هو المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبِشرٌ صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضَرب زيد، وانطلق بكر، ويسمّى الجملة"[36]، ومن عبارات الترادف بين الكلام والجملة ما أورده العكبري(616هـ): في تعريف للكلام، إذ عدّه:"عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامّة؛ كقولك: زيد منطلق، وإنْ تأتِني أُكْرِمْك، وقُمْ، وصَهْ"[37]، وما ذكره ابن منظور(ت711هـ) في قوله:" الكلام ما كان مكتفيا بنفسه، وهو الجملة"[38]، وابن قيّم (751هـ) في قوله:" الجملة كلام قائم تام بنفسه " [39]، وما ذكره محيي الدين الكافيجي (ت879هـ) في قوله:"نقَل البعض عن النحاة أن الجملة ترادِف الكلام عندهم"[40]، وما أورد السيوطي(ت911هـ) من أقوال النحاة في هذا الموضوع[41]، ومنها قول عبد الله بن أحمد الفاكهي (972هـ):" و(ترادفه) أي الكلام (الجملة) من أجملت الشيء إذا جمعته (عند قوم) فمفهومها واحد "[42].

وقد يمكن إجمال ما ذهب إليه النحاة في بيان مصطلح الجملة وحدّه ومفهومه في اتّجاهين اثنين؛ اتجاه يعوّل على الإسناد ويرى أنّها تنشأ من كلّ إسناد أصلي بين فعل و فاعله، أو

مبتدأ وخبره، واتّجاه آخر يعوّل على المعنى ويرى أنّ الجملة ما دلّت على معنى المعنى يحسن السكوت عليه.

ثانيا:مصطلح الجملة في البحوث العربية الحديثة والمعاصرة.

لقد نهجت بعض البحوث العربية الحديثة في تقسيم الجملة منهجا يقترب من المنهج الوصفي الواقعي، ويرجع الفضل فيه إلى مدرسة الكوفة في النحو، واستقرّ الرأي في هذه الدراسات أنّ الجملة من هذا المنظور هي عملية إسنادية، وهذا الإسناد يوجد في ارتباط طرفي القضية والعلاقة بينهما، أيّ بين المسند والمسند إليه، أو المبتدأ وخبره، أو الموضوع والمحمول، سواء بدأت الجملة باسم مسند إليه أو بفعل مسند، ولا فرق حينئذ بين الجملتين: طلع البدر، و البدر طلع، لأنهما متماثلتان ولم يطرأ عليهما تغيير في ناحيتهما الوظيفية[43]، وأنّ الجملة الفعلية هي ما كان فيها المسند فعلا، لذلك رأى أصحاب هذه الدراسات أنّ الاسم المتقدم في مثل جملة [البدر طلع] فاعل. أما الفرق الذي بين الجمل الاسمية والفعلية فلا يعدو أن يكون فرقا في الأسلوب، تعالجه مسائل البلاغة في مباحث التقديم والتأخير والرتبة، ولهذه العلّة رأى آخرون أنّ الجملة ينبغي أن تدرس في حدود البلاغة العربية، بدعوى أنّ النحو العربي لم يولِ عنايته بالجملة إلاّ باعتبار المفرد، ولم تكن دراسات النحاة تركيبية تعنى بالتركيب[44]، وإنّما كانت دراسة تحليلية تعنى بمكوّنات التركيب و مجموع العلاقات.

يعرّف إبراهيم أنيس الجملة بقوله إنها:" أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[45]، وأنّه ينبغي أن نبتعد في دراسة الجملة عن النظر إليها من وجهة المنطق العقلي العام[46]، أمّا عبد الرحمن أيوب فقد لاحظ أنّ علماء اللغة المحدثين في الغرب يفرّقون "بين الجملة باعتبارها واقعا، وبينها باعتبارها نموذجا يصاغ على قياس منه عدد عديد من الجمل الواقعية"[47]، وسمّى مجموع نماذج الجمل في لغة من اللغات علمَ النحو [syntax]، في حين إنّ الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج ليست علما، وإنّما هي أحداث واقعية، اصطلح عليها المحدثون بالكلام، ورأى أنّ النحاة العرب قد استطاعوا بدورهم أن يقفوا على حقيقة هذا التفريق، واستشهد بما جاء به سيبويه في باب المسند والمسند، وعدّ هذا الأمر من قبيل النمط التجريدي والنموذج الذي يقاس عليه، وعدّ أمثلةَ سيبويه شواهدَ هذا النمط، كما رأى أنّ ما قصده النحاة بالجملة هو ما يقابل مفهوم الحدث اللغوي عند علماء اللغة

المحدثين، لأنّ هذا النموذج مثلا [مسند إليه، مسند] لا يفيد فائدة لغوية كما تفيد عبارة[محمد قائم] التي هي تطبيق هذا النموذج، وهذا الاتّجاه نفسه ارتضاه [Alan Gardiner][آلان جاردينار] في كتابه (اللغة والكلام) حيث قال:"إنّ الجملة مثال للكلام تُنطق وتسمع وتشير إلى معنى محدّد"[48]، إلاّ أنّه سجّل بعض المآخذ على النحاة العرب في دراسة الجملة، وذكر أنّهم نظروا إلى الجملة بوصفها مجرّد مجموعة من الكلمات المتتالية، ولم ينظروا إليها على أنّها – إلى جانب هذا– عدد من النماذج التركيبية المتداخلة، وبرّر هذا الرأي معتمدا اعتمادا كلّيا ما ذكره بومفيلد [Bloofield] في كتابه [اللغة – Language][49]، مستشهدا بجملة [هل قال] معدّدا مختلف نماذجها، فوجد فيها نموذجا لتركيب الكلمات[أداة استفهام + فعل ماض]، ونموذجا للنغم هو [نغم متوسّط+ نغم مرتفع هابط]، ونموذجا للنبر هو [نبر خفيف + شديد][50]، وتطبيق هذا العدد من النماذج بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يكوّن الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، والمتتبّع لبعض تحليلات النحاة العرب يجد أنّ كثيرا من تحليلاتهم وتأويلاتهم ليست تفسيرا لواقع الجملة أو ذلك الحدث اللغوي، بل كثير منها يتّصل بتحليل هذه النماذج ويراعي هذه الفروقات النحوية التركيبية، فدراسات القدامى تحفل بمثل هذه النماذج التركيبية التي تعلّق بها الغربيون حديثا وأقاموا عليها دراسات مكثّفة، وعند الحديث عن جهود تمام حسان في موضوع الجملة فإنّنا نلاحظ أنّه لا يخصّ هذا الموضوع بدراسة أو بحث، على الرغم من كثرة ما كتبه تمام حسان في اللغة والأدب ، إلاّ ما جاء عرضا في بعض الإشارات والملاحظات، ولعلّ السبب في هذا يرجع إلى منهجه الوظيفي المعتمد كلّيا على المعنى، وقد اتّسمت أعماله بالتركيز على المعنى ودراسات العلاقات والقرائن[51]، فتراه يبحث في معاني الجمل لا الجملة، وهو بذلك يبتعد عن حدود المنهج الشكلي الذي يرتضيه علم اللغة الحديث، على الرغم من اعتداده بالمنهج الوصفي المعاصر.

أمّا خليل عمايرة فقد اتّخذ موقفا وسطا في دراسة الجملة وجمع بين الدرس النحوي العربي وما نظّره الغرب في دراساتهم الحديثة، يقول:" إن الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات (منطوقة أو مكتوبة) التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهي إما أن تكون قد وضعت للبعد الدلالي الأوّل، وهو الإخبار المحايد، ونسميه البنية السطحية، فلا يقصد المتكلم بالجملة غير هذا البعد الدلالي، وتسمى من حيث المعنى الجملة التوليدية ذات بنية سطحية، أما من حيث المبنى

فتأخذ اسمها في الفعلية أو الاسمية طبقا لـ (العبرة بصدر الأصل) فهي إما توليدية اسمية في أحد الأطر أو الأنماط الكبرى التالية: الطالب مجتهد. في البيت رجل. محمد أخوك. أن تصوموا خير لكم.

أو توليدية فعلية في أحد الأطر أو الأنماط الكبرى التالية: جاء المعلم. أكرَمَ المعلم تلميذَه. أعطى المعلم الطالب مكافأةً. أكرمني المعلم.

فإذا جرى على أيٍّ من هذه الأطر الرئيسة تغيير، فإن معنى الجملة يتغير، فتنتقل من بعدها الدلالي الأول (الإخبار المحايد) إلى بعد دلالي آخر، نسميه البنية العميقة، فتسمى من حيث المعنى حينئذ جملة تحويلية ذات بنية عميقة، أما تسميتها من حيث المبنى فهي باقية بحسب القاعدة السابقة (العبرة بصدر الأصل)، فتكون تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية " [52]، وهو بهذا الرأي يخالف ما استقرّ في النحو التوليدي من مفاهيم حول البنى العميقة والسطحية، وقواعد التحويل والتوليد، فلم يسلم منهجه من الخلط بين هذه المفاهيم والمصطلحات.

ثالثا: مصطلح الجملة في البحوث الغربية.

لقد آمن أصحاب المدرسة الوصفية أنّ السلوك اللغوي شبيه ببقيّة أوجه السلوك الأخرى من أنّه مجموعة من العادات، فكانت اللغة في نظرهم تكتسب عن طريق المؤثّر والاستجابة، ولذلك أخذوا يفتّتون اللغة إلى أصغر أجزائها، ويضعون تلك الأجزاء في نماذج متشابهة بقصد تدريب الدارسين على إتقان كلّ جزء على حدة إلى أن يتدرّب عليها جميعا، وبذلك يكون قد امتلك زمام اللغة بأكملها[53]. وعلى هذا الأساس اعتدّت المدرسة الوصفية بالوحدة الصوتية بوصفها أصغر وحدة لغوية، ومنها انطلقت إلى الكلمات التي تتألّف من تلك الأصوات، ومن ثمّ وصلت إلى الوحدة الأكبر التي تتألّف من هذه الكلمات وهي الجملة، وتوقّفت في بحثها عندها[54]، ونظرا لصعوبة البحث اللغوي العلمي في الكلام المتّصل فقد اتّخذت أغلب المدارس اللغوية التي ظهرت منذ الربع الثاني من القرن العشرين الجملة وحدة لغوية مناسبة للدراسة ولم تتعدّها، ومن ثمّ وجدنا تشومسكي قد بدأ بالجملة ورأى أنّها أهم وحدة لغوية، ومنها انطلق في البحث عن المعاني من جهة وإلى الأصوات من جهة ثانية، وعدّ تلك الأصوات آخر مظهر من مظاهر اللغة لأنّها الشكل الظاهري المستعمل فعلا في عملية الكلام، وعلى أساس أنّها الناتج النهائي لعمليات كثيرة أخرى.

بالغ الغربيون في الاهتمام بدراسة الجملة، بحجّة أنّ لها من الخصائص والثراء المعنوي ما لا يشاركها فيه المفرد، فكان مقصودهم في ذلك هو الوصول إلى مختلف المعاني التي تؤدّيها والدلالات الجديدة التي تضيفها، وتفهّم التكامل الحاصل بفضل ذلك، والتمكّن من تحديد وظيفة كلّ جملة من الجمل التي يتكوّن منها الكلام، والإلمام بدقائقه، وقد نظرت اللسانيات الغربية المعاصرة إلى الجملة بوصفها أساس كلّ دراسة نحوية، وبداية كلّ عمل لغوي[55]، مراعية في ذلك العناصر المؤلّفة لها، والعلاقة التي تجمع بين ألفاظها وارتباط بعضها ببعض، متجاوزة في الآن ذاته النظر إلى انفرادية ألفاظها واستقلال أصواتها.

والمتتبّع لبعض الأعمال الغربية المعاصرة يجد هذا الأمر مبدأً من مبادئ دراسة اللغة وفهمها[56]، ويجد أنّ بعض الدراسات الغربية ترى أنّ الجملة تكتسب عن طريق المؤثّر والاستجابة، وأنّ السلوك اللغوي شبيه ببقيّة أوجه السلوك الأخرى، من أنّه مجموعة من العادات، من ذلك ما طرحه دعاة المدرسة الوصفية التشكيلية حيث "أخذوا يفتّتون اللغة إلى أصغر أجزائها، ويضعون تلك الأجزاء في نماذج متشابهة بقصد تدريب الدارسين على إتقان كلّ جزء على حدة إلى أن يتدرّب عليها جميعا، وبذلك يكون قد امتلك زمام اللغة بأكملها"[57]. وعلى هذا الأساس اعتدّت المدرسة الوصفية بالوحدة الصوتية بوصفها أصغر وحدة لغوية، ومنها انطلقت إلى الكلمات التي تتألّف من تلك الأصوات، ومن ثمّ وصلت إلى الوحدة الأكبر التي تتألّف من هذه الكلمات وهي الجملة، وتوقّفت في بحثها عندها[58]، ونظرا لصعوبة البحث اللغوي العلمي في الكلام المتّصل فقد اتّخذت غالبية المدارس اللغوية التي ظهرت منذ الربع الثاني من القرن العشرين الجملة وحدة لغوية مناسبة للدراسة ولم تتجاوزها، ومن ثمّ وجدنا تشومسكي قد بدأ بالجملة ورأى أنّها أهم وحدة لغوية، ومنها انطلق في البحث عن المعاني من جهة، وإلى الأصوات من جهة ثانية، وعدّ تلك الأصوات آخر مظهر من مظاهر اللغة، لأنّها الشكل الظاهري المستعمل فعلا في عملية الكلام، وعلى أساس أنّها الناتج النهائي لعمليات كثيرة أخرى.

وقد وجد الغربيون صعوبة في تعريف الجملة وتحديدها، ومن هؤلاء الغربيين دي سوسير الذي لم يذكرها في كتابه، مكتفيا بالإشارة إلى أنّنا نجد وحدات أكبر من الكلمات، وهي المركبات التي من قبيل "Porte plume" أي (قلم حبر)، والعبارات مثل " s il vous plait"، أي (من فضلك)، وصيغ التصريف نحو: "il a été"؛ أي (قد كان)، إلا أنّنا نجابه في

تعيين حدود هذه الوحدات نفس المصاعب التي نجابهها في تعيين حدود الكلمات ذاتها[59]، ومن أهمّ تعريفات الجملة عند الغرب أنّها وحدة لغوية مستقلّة بذاتها، وليست جزءً من وحدةٍ أكبر[60]، وأنّها نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامّة[61].

تحليل الجملة عند تشومسكي:

يرى تشومسكي أن الجملة هي الوحدة اللغوية الكبرى في التحليل اللغوي[62]، يربط تعريفها بالصيغة الظاهرة في الإشارة إلى المعنى، ومنها تستنبط القواعد التي تساعد الناطق بلغة ما على توليد الصيغ السليمة[63]، وحديثه عن مكوّنات الجملة وتحليلها إلى أركانها الرئيسة يعود بنا إلى "قاعدة الحديث"[64]، أو إلى تلك"الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عنها بغيرها، وهي التي يسمّيها أهل الصناعة الجملَ على اختلاف تركيبها"[65]، وقد اعتمد تشومسكي في تحليل الجملة إلى مكوّناتها المباشرة طريقة التحليل الشجري، ولعلّ هذه الطريقة أشبه بكثير لما عرضه النحاة العرب في إعراب الجمل، لأنّ تلك المكوّنات النهائية للتركيب الجملي هي نفسها المباني الصرفية المكوّنة للجملة العربية، ولنا أن نستدلّ بما ذهب إليه ابن هشام حين قسّم الجملة إلى صغرى وكبرى فقال:"الكبرى هي الاسمية التي خبرهما جملة، نحو"زيد قام أبوه" ز"زيد أبوه قائم". والصغرى: هي المبنيّة على المبتدأ، كالجملة المخبَر بها في المثالين، وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: "زيد أبوه غلامه منطلِق"، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و"غلامه منطلق" لا غير، لأنّها خبر. و"أبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار[غلامه منطلق]، وصغرى باعتبار جملة الكلام" [66]، وما يقوله ابن هشام ويشرحه في أمثلته لا يختلف في شيء عن البنية المشجّرة[Structure tree] عند المحدثين، أو ما يسمّى في النظرية التوليدية "المؤشّر السياقي".

أمّا الجملة النواة عنده تشومسكي فهي الجملة الموجودة في البنية العميقة ، والتي تولد منها جملاً عديدة بعد دخول التحويل عليها[67]، وتتكوّن من الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه[68]، أو هي الجملة المنتجة والمولدة للجمل التحويلية[69]، وينحصر دور البنية العميقة في تعيين المعنى على شكل تمثيل للعلاقات المحورية relations thématiques، الموجودة بين الفعل والأسماء التابعة له[70].

ويصرّ أصحاب النحو التوليدي على أنّ التراكيب الفطرية الذهنية هي المسؤولة عن ضبط الجمل وانتقاء المتكلّم والسامع المثالي، ما كان نحويا من تلك الجمل وما كان غير نحوي، ومن الجمل التي ساقها تشومسكي لبيان قوام نظريته في القواعد النحوية ومدى صحّة ما ذهب إليه ما جاء في هذين التعبيرين باللغة الانجليزية[71]:

1- Coulourless green ideas sleep furiosly.

2- Furiously sleep ideas green Coulourless

فالتعبير الأول لا معنى له، على الرّغم من أنّ كلماته منتظمة على وفق قواعد النحو الانجليزية. أما التعبير الآخر فيخلو من المعنى ومن انتظام الكلمات في قواعد لغته الانجليزية، إلاّ أنّ كلّ لغة من لغات العالم تمتلك ذوقا خاصّا بها قارّا في استعمالها، وتحديد الدلالة وفهم تركيب الجملة ومعرفة بنائها ونظامها متوقّف على مدى تحصيل هذا الذوق الذي ينتج عن تغييرٍ في مفردات اللغة أو وحداتها المعجمية أو علاقاتها السياقية، فإذا أدّت كلمةٌ وظيفةَ كلمةٍ أخرى، دون أن يترتّب على ذلك تغيير في أساس التركيب كان لها ما لتلك، واعتُبرت قسيما لها وشريكا، كاختلاف البنية الأساسية لكلّ من الجملة الفعلية والجملة الاسمية مع التشابه الظاهري في المعنى بين (طلعت الشمس) و (الشمس طلعت) في غير التقديم والتأخير، وهي "أمور تتمّ في ذهن المتكلّم الأصلي باللغة بأسرع وقت ممكن، ولهذا يتعثّر الأجنبي عن اللغة، ويتردّد كثيرا قبل أن يحدّد هاذ الاستعمال أو ذاك"[72]، ولعلّ أقرب المباحث اللغوية التي ذكرها عبد القاهر في هذا الشأن هو حديثه عن قضية التقديم على نيّة التأخير، لأنّه لا يؤدّي إلى تحوّلات قواعدية، وبين التقديم الذي هو ليس على نيّة التأخير، لأنّه يؤدّي إلى تحوّلات قواعدية وهو مذهب تشومسكي نفسه[73]، فقد يكون التركيب على صورة تشتبه مع أخرى في النطق، ولكنّ الذي يفرق بينهما انتماء كلّ منهما إلى نموذج مختلف عن الآخر، وهذا النموذج الذي ينتمي إليه التركيب هو المراد بالبنية الأساسية[74]، وفي كلّ هذه الصور يعطي التركيب اللغوي مجموعة من العلاقات النحوية التي تتولّد عنها المعاني التي يراها عبد القاهر في دلالات الكلم، وذلك بحضور الارتباط الضروري للمسند والمسند إليه، الذي يتحكّم فيها التركيب اللغوي العام، والمسند والمسند إليه إمّا أن يتعلّقا بجملة فعلية، أو بجملة اسمية على قدر ما يريد المتكلّم في نظرية عبد القاهر، وقد فسّر عبد القاهر –في هذا الصدد– العلّة الوظيفية والدلالية للتركيب اللغوي بأنّهما اللتان

تحدّدان هذا الترتيب في نفس المتكلّم، وليس الوظيفة القاعدية، كما يقول في فصل (القول على فروق الخبر):"وهاهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا، وهي أنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنّه منطوق به أوّلا، ولا كان الخبر خبرا لأنّه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنّه مُسندٌ إليه، ومُثبَتٌ له المعنى، والخبر خبرا لأنّه مسنَدٌ ومثبَت به المعنى. تفسير ذلك أنّك إذا قلت (زيد منطلق) فقد أثبتّ الانطلاق لزيد وأسندته إليه، فزيد مثبت له، ومنطلق مثبت به، وأمّا تقديم المبتدأ على الخبر لفظا، فحكم واجب من هذه الجهة، أي: من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يُثبَتُ له المعنى، ويُسند إليه"[75]، فما يقصده المتكلّم أو يريد تحقيقه إنّما متوقّف على ما تحمله العبارة من معان ودلالات، وهنا نلاحظ أنّ عبد القاهر لم يراع تعليل القاعدة النحوية المعروفة في النحو العربي، بقدر ما نظر إلى المزيّة الحاصلة من جهة تأويل المعنى النحوي، حين تقدّم وتؤخّر في عملية الإسناد، وهو بهذه الرؤية العلمية والمنهجية يكون "قد سبق الكثير من الدارسين في هذا المجال، في الجانب المحدّد، ولامس اتّجاه مدرسة النحو التحويلي والتوليدي، التي يمثّلها تشومسكي"[76]، فليست قواعد التحويل التي جاء بها النحو التوليدي وحدها بدعا في مسائل اللغة والفكر، وإنّما أقام كثير من اللغويين القدامى دراستهم النحوية واللغوية على الرؤية التي توجب النظر في مكنون العلاقات النحوية وما تخلّفه من دلالات إذا هي خضعت لتراكيب مخالفة لبنية تراكيبها الأولى.

وقد نال موضوع العلاقات عند عبد القاهر حظّه من الدراسة والبحث في دلائل الإعجاز، مراعيا فيه النمط الخاصّ بالعلاقات داخل النظام اللغوي في صورة متداخلة تجمع بين عدّة مستويات[77]، يتّضح هذا جليّا بدءا من الصفحات الأولى من هذا الكتاب، ويمضي في تضاعيف الكتاب يفصّل القول بالحجج والشواهد، ولعلّ من المصطلحات اللغوية الأولى التي نطالعها في الدلائل بعد مصطلح النظم هو مصطلح التعليق، يقول:"معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، والكلم ثلاث، اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام، تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما"[78]، فعبد القاهر أقام جميع هذا الكتاب على التعليق وما يترتّب عليه تراكيب ودلالات، وقد فهم بعض اللغويين القدامى أنّ العربية ليست اسما وفعلا وحرفا، بل هي بناء مرتّب على غرائز أهلها[79]، ولعلّ هذا الفهم هو ما يذهب إليه المستشرق الفرنسي جيرار تروبو بقوله: "لا شكّ أنّ النظام في

كلّ لغة له أهمّية كبرى، لأنّ النظام النحويّ يعبّر عن بنية اللغة، ويصوغ أفكار الناطقين بها"[80]، وقد يكون طول الجملة أحد المعترضات على تلك النظرية، إذ نجد في لغتنا العربية جملا طويلة يعسر أن نحكّم فيها هذا التنظير، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) عند قوله تعالى: (إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ والأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وازَّيَّنَتْ وظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ) [81]، حيث نَصَّ على أنّ هذه الآية " كأنها جملة واحدة "[82]، وما منعه من الجزم بأنها جملة "إلا حاسته النحوية ، وكراهته لتصادم المصطلحات"[83]، إذ " ابتلعت هذه الجملة في جوفها عشر جمل، دخل بعضها في بعض "[84]، فطول الجملة وقِصرها يؤثّر في بنيتها ونظامها، كما أنّ موضوع التقديم والتأخير الذي تتميّز به كثير من اللغات وموضوع التحويل قد لا ينسحب على جميعها، لاسيما إذا احتكمنا إلى المعنى، ذلك أن "النحو ينطلق من المبنى في التحليل للوصول إلى المعنى، فالنحاة ينطلقون في دروسهم من المباني الجزئية التي تتركب منها الجملة معتمدين قرينة العلامة الإعرابية، أمّا علم المعاني فهو ينطلق من المعنى الذي جعل مقتضى الحال أساسا له، ليصل إلى تحديد طريق التركيب وخواصّه في المبنى، فالمعنى هو الذي يقتضي المبنى"[85]، يقول حسن خميس الملخ:" سَمْتُ الجملةِ هُويّتُها المميِّزة لها، وهذه الهُويّة ينبغي المحافظةُ عليها، ولا سيّما عند التقديم والتأخير، فإذا نتَجَ عن التقديمِ أو التأخير إلغاء لهُويّةِ الجملةِ؛ فهو محظور على قَصْدِ المحافظة على المعنى كما كانَ، كما في وجوب تقديم المبتدأ إذا كانَ الخبرُ جملةً فعليّة حِفاظًا على هُويّة الجملة الاسميّة، ومنع تقديم الفاعل على فعلِه عند الجمهورِ حِفاظًا على هُويّة الجملة الفعليّة، فمن الناحية العمَلية يصحُّ أن نقول: حضَرَ محمدٌ، ومحمدٌ حضَر "[86]. لكنَّ الفرْقَ بين الجملتين ليسَ في صواب الاستعمال أو خطئه، بل في اختلاف نَوعَي الجملة، وما ينتجُ عنه من فروق دلاليّة ونحويّة دقيقة، ولهذا يعدُّ حظْرُ إلغاء السَّمْتِ قيدًا على حريّة التقديم والتأخير مع المحافظة على المعنى الدلاليّ الدقيق، ويغلبُ أنْ يرتبطَ بوجود شكلين جائزين في الاستعمال، لكنَّ بينهما فرْقًا في المعنى الدقيق، فكانَ حَصْرُ الخبر في المبتدأ من حالاتِ وجوب تقديم المبتدأ، نحو قوله تعالى: "وما محمَّدٌ إلا رَسولٌ"[87]، كما كانَ حَصْرُ المبتدأ في الخبر من حالات تقديم الخبر وجوبًا[88]، نحو: ما لنا إلا عِبادةُ اللهِ وَحدَه.

وقد يؤدّي تغيير السَّمْتِ إلى تغيير الإعراب ودلالاته التعبيريّة، فتقديمُ النعتِ المخصّص على المنعوت النكرة يحوّله من نعتٍ إلى حال، كما في الشاهد المعروف:

لِمَيَّةَ موحِشًا طَلَلُ === يلوحُ كأنّه خِلَلُ

فالأصلُ التحويليّ: لِمَيَّةَ طَلَلٌ موحِشٌ.

وتنكيرُ صاحبِ الحالِ عندما يكون الحال جملةً فعليّة مضارعة يجعل جملة الفعل المضارع نعتا؛ لهذا اشترط النحاة تعريف صاحب الحال عندما يقع الحال جملة فعْلٍ مُضارعٍ حفاظا على الفرْق بين الحال والنعت.

ولا عجب حينئذ إذا وجدنا في بعض المقارنات أنّ الدرس اللغوي العربي لا يتفق مع هذه النظرية في فصل المعنى عن نظام التراكيب، ولكنه يوافقها في أن نظام الجملة قد يكون موافقاً لنظام العرب في كلامها[89]، أي يمكن أن تكون الجملة صحيحة قواعدياً كما تقول النظرية التوليدية، ولكنها غير صحيحة من ناحية المعنى.

وقد حاول كثير من المحدثين أن يُخرِجَ النحو العربي من نظامه المعهود بحجّة أنّه نظام قاصر لا يفسّر واقع اللغة الحالي[90]، ولكنّها محاولات بقيت تراوح مكانها، إذ لا يمكن أن ننتظر من النظام النحوي للغة من اللغات أن" يتغيّر إلاّ إذا تغيّرت اللغة، وتطوّر النحو في أيّة لغة بطيء غاية البطء، إذا ما قيس بتطوّر دلالة بعض الألفاظ من عصر إلى آخر"[91]، فنحو اللغة قارّ لا يتبدّل، وواحد لا يتعدّد، وثابت لا يتغيّر، وإنّما الذي يخضع للتطوّر والتغيّر هو اللغة في مفرداتها ودلالات ألفاظها وتراكيبها، يرى سوسير أنّ:"الجملة هي جزء من الكلام"[92]. وهو في هذا يحيلنا إلى كتاب سيبويه الذي انطلق في دراسة الجملة من هذا المنظور العام لمفهوم الكلام، ورؤية سيبويه للجملة من أنّها "نظام من العلاقات التي تربط بين أجزائها، والتي تؤول إلى دلالة يترقّبها المتلقّي"[93] تقترب من الرؤية التي يذهب إليها الدرس اللغوي الحديث، يقول زليغ هاريس:"إنّ الكلام كلّ امتداد للنطق من جهة شخص واحد، يسبقه ويعقبه صمت من جهة الشخص نفسه"[94].

ويمكن في خلاصة النظر في موضوع الجملة أن نرى أنّ رؤية النحويين العرب أقيمت أساسا على محورية الإعراب والعلّة والعمل، وأنّ العلل الإيجابية هي التي يمكن اعتبارها من قبيل

القوانين التركيبية، وبمقتضاها يمكن توليد المعاني النحوية وخلق النماذج المتعدّدة من أنماط الأمثلة اللغوية الممكنة التي يسوغها الواقع اللغوي وسياق الإبلاغ، ولئن بدا لنا أنّ نظر النحاة في الجمل كان دائما في حدود نظرية الإعراب والعامل فإنّ هذا لا ينفي الرؤية التأليفية للتركيب ككل، وخاصّة في رؤية ابن جنيّ والجرجاني، وتجاوز المسند والمسند إليه إلى دراسة الفضلة، وأصبح هيكل الإسنادية موضع ائتلاف بين النحويين، على أنّ شغلهم المركزي في مؤلّفاتهم لم يقتصر على الجملة فقط، بل كان يخرج إلى علاقات تركيبية أوسع وأعقد، ولعلّ منطلق التطوير ومحاولات تنظيم الدراسة الألسنية للتركيب في اللغة العربية- باعتماد الألسنية الحديثة- هو دائما اعتبار ظاهرة الإعراب ومدى جدواها ونجاعتها في التفكير اللغوي"[95]، ومردّ اهتمام اللغويين بالجملة هو كونها الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أيّ لغة من اللغات، والمركّب الذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه[96]، وكونها نمطا مصغّرا للغة والكلام، وصورة لفظية دنيا للفهم والإفهام[97]، وأنّها توفّر الحدّ الأدنى من التعبير المفيد الذي تبدأ منه اللغة في عملية التواصل وينبغي توفّره في دراستها كي تكون الدراسة مجدية ومفيدة، وحيث لا يمكن وضع معايير ضابطة لتلك المعرفة الحدسية فقد بلغت تعريفاتها المئات[98]، ولعلّ القاسم المشترك بين جميع التعريفات هو كونها هي المؤدّية لأقسام الكلام ومختلف الفصائل الجراماتيكية كالكلمة وشبه الجملة، فتكون بذلك أكبر وحدة للتنظيم الجراماتيكي[99]، وكونها خاضعة لترتيب نحوي وعلاقات ربط وارتباط أو انفصال في سياق معيّن[100]، نتيجة تتابع كلمات ومورفيمات تنغيمية متنوّعة[101]، ومردّ هذا التنوّع والاختلاف في تحديد تعريف دقيق لمصطلح الجملة له أسبابه الموضوعية ودواعيه المنهجية.

رابعا: مصطلح الجملة بين التراث العربي والدرس اللساني.

اعتدّ المنظّرون الأوائل بالمنهج الوصفي بالمستوى النحوي، وجعلوه أوّل مستويات التحليل اللساني في دراسة اللغة[102]، وظلّت الوظيفة الرئيسة لعلم اللغة التحليلي هي دراسة النحو، فوجب في نظر هؤلاء إعطاء الأولوية للدراسة النحوية قبل غيرها من الدراسات[103]، وهم في هذا المنهج يتّفقون مع ما ابتدأ به سيبويه في كتابه حين افتتح أبوابه بعلم النحو، وأنّ جمل اللغة غير محصورة بعدد، وأنّه لا يمكن أن تُعدّ اللغة لغةً إذا أمكن إحصاء عدد جملها[104]، وهذه الخاصية التي تتميّز بها الجمل تتمّ عن طريق قواعد الاستبدال، حيث تُستبدلُ وحدة نحوية بأخرى

استنادا إلى وظيفتها في السياق والعلاقة التي تربطها بالوحدات النحوية الأخرى[105]، ممّا يتيح توليد جمل جديدة تعبّر عن قابلية متكلّم اللغة، وهي وسيلة شكلية بارعة في وصف بنية التراكيب النحوية، وقد استطاع سيبويه في كثير من مواطن الكتاب الوصول إلى هذه الإمكانية التي تسمح باستبدال المكوّنات النحوية المتشابهة في التصنيف الوظيفة بعضها ببعض في السياق، من ذلك ما ذكره في باب[الأفعال التي تستعمل وتُلغى] حيث يقول:"فإن جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيتُ وضربتُ، وأعطيتُ، في الإعمال والبناء على الأوّل، وفي الخبر والاستفهام وفي كلّ شيء، وذلك قولك(أظنّ زيدا منطلقا) و(أظنّ عمرا ذاهبا)" [106]، ومنه أيضا ما ورد في باب [ما ينتصب فيه الخبر]، إذ يقول:"وممّا ينتصب لأنّه حال وقع فيه أمرٌ قولُ العرب: (هو رجلُ صدقٍ معلوما ذاك) و (هو رجلُ صدقٍ معروفا ذاك)... كأنّه قال: هو رجلُ صدقٍ معروفا صلاحُه، فصار حالا وقع فيه أمرٌ" [107]، ليظهر أنّ إمكانية استبدال وحدة نحوية بأخرى أتاحت لسيبويه أن يضع (معروفا) موضع (معلوما)، و هذه الإمكانية المجسّد في مثال سيبويه شكلا ووظيفة هي المرتكز الذي اعتمدته مدرسة بولمفيلد في منهجها التوزيعي(Distrubution) [108]، حيث تجعلها قاعدة لمعرفة الصنف الذي تنتسب إليه وحدة لغوية ما ثمّ استبدالها بوحدة أخرى، وهو أمر عوّل عليه كثير من النحاة في تصنيف أبوابهم النحوية ومسائلهم اللغوية، فجاءت أعمالهم في شكل تنظيم محكم يجمع المباحث النحوية في باب واحد، ويتمّ الانتقال من باب إلى باب تبعا لمنهج الدراسة وطريقة التأليف، ولعلّ من أهم المباحث النحوية العربية التي اعتمد أصحابها هذه الطريقة في التصنيف ما دوّنوه في باب أقسام الكلم، إذ كانت طريقة معتادة في معرفة الصنف الذي تنتمي إليه الوحدات النحوية واللغوية، وأجمع كثير من النحاة على مراعاة هذه الميزة في تقسيم الكلم، ومن ذلك ما ذكره النحاة في تحديد الحرف في قول ابن مالك(ت672هـ):

سواهما الحرفُ كهل وفي ولم ... فعلٌ مضارعٌ يلي لم كَيَشَم

يقول المكّودي (ت807هـ):"ولمّا كانت الحروف على ثلاثة أقسام؛ مشتركة بين الأسماء والأفعال، ومختصّ بالأسماء، ومختصّ بالأفعال، أتى لكلّ واحد من الأقسام بمثال فقال: كـ [هل] و[في]و[لم]، فـ [هل] مثال للمشترك، و[في] مثال للمختصّ بالاسم، و[لم] مثال للخاصّ بالفعل" [109]، وهذا التصنيف راجع إلى ما جاء به سيبويه من قبل، حيث جعل التصنيفات في أبواب نحوية مخصوصة، منها باب[الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل ولا تغيّر الفعل عن حاله

التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها] [110]، إذ يقول:"فمن لك الحروف قد، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله: أَفَعَلَ، كما كانت جوابا لهل فَعَل؟ إذا أَخْبرْتَ أن لم يقع. ولمّا يَفعَلْ وقد فَعَل، إنّما هما لقومٍ ينتظروا شيئا. فمن ثمّ أشبهت قد لمّا، في أنّها ل يفصل بينها وبين الفعل، ومن تلك الحروف أيضا سوف[يَفعلُ]؛ لأنّها بمنزلة السين التي في قولك: سيفعل، وإنّما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنّما هي إثبات لقوله: لن يَفعلَ، ومن تلك الحروف: ربّما وقلّما وأشباههما" [111]، ومن أمثلة هذا المبدأ التوزيعي ما ذكره سيبويه في الحروف المختصّة بقوله:"وذلك أنّ من الحروف حروفا لا يُذكر بعدها إلاّ الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره، مُظهرا أو مُضمرا"[112]، أمّا الحرف الذي تُعرّف به الأسماء فـ" هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجُل والناس، وإنّما هما بمنزلة قولك: قد وسوف"[113]، ومن هنا ظهر لنا أنّ التراث النحوي يحفل بهذا المبدأ الذي يعوّل على قاعدة التوزيع الاستبدالية[114]، ولنا أن نقرأ هذا النص لنستجلي بوضوح البعد الفكري عند سيبويه في الطرح، يقول:" وقد يقع الشيء موقع الشيء، وليس إعرابُه كإعرابه، وذلك قولك:(مررتُ برجل يقول ذاك) فـ(يقول) في موضع (قائل) وليس إعرابُه كإعرابه"[115]، ممّا يصوّر أنّ السياق النحوي هو الذي يتحكّم بالاستبدال، إذ [يفعل] و[فاعل] صنفان معجميان متباينان؛ هما: فعل مضارع، واسم فاعل، ومما يبيّن حرص سيبويه على"التفريق بين التصنيف المعجم والتصنيف القواعدي"[116]، ذلك أنّ النحو العربي يعتمد الإعراب في بيان المعنى والمقصود، بخلاف طريقة التحليل التي تعتمدها مدارس ومنهاج الغرب الحديثة، وقد نوّع سيبويه من طرق الإبانة عن هذه الظاهرة، فذكر في [هذا باب من المعرفة] [117] أنّ المعارف ليست ذات دلالة معجمية واحدة؛ فقد تكون عامّة وقد تكون خاصّة، وإذا أمكن استبدال وحدة لغوية مكان الأخرى في سياق وظيفي فإنّه ينبغي في الوقت نفسه مراعاة هذا الجانب من الدلالة والمعجم، وهذا منهج وصفي دعا إليه المحدثون من الغرب، وهو ما نادى به تشومسكي في نظريته النحوية التي تراعي تصنيف الوحدات الدلالية والمعجمية داخل التركيب[118]، وترى أنّ العلاقات النحوية قائمة على أساس دلالي[119]، ذلك أنّ استبدال مكوّن نحوي بآخر داخل التركيب هو "وسيلة تصنيفية للتحليل النحوي، والكشف عن الوظيفة الدلالية للمكونات الأساسية، والوقوف على العلاقات المسموح بها للمكوّنات داخل البناء"[120]، وبالعودة إلى كتاب سيبويه نجده قارّا في ثنايا الكتاب حيث قوله مثلا:"ويكون أن تقول:(هذا الرّجُل) وأن تريد كل ذَكَرٍ تكلّم ومشى على

رِجْلين فهو رَجُل. فإذا أراد أن يُخلِص ذلك المعنى ويختصّه ليُعرف من يعنى بعينه وأمره قال:(زيدٌ) ونحوه" [121]، وفي مثل هذه النقاط التي يتلاقى فيها المنظوران تنشأ إمكانية الدعوة إلى وصل حلقة البحث اللغوي في تراثنا العربي بالدراسات الغربية المعاصرة.

خاتمة:

- لم يكن تناول اللغويين القدامى لمصطلح الجملة في باب خاصّ به، بقدر ما كان تناولهم ضمن باب المسند والمسند إليه في النحو العربي، ولم يستقرّ هذا المصطلح في مصنّفات الأوائل إلاّ بعد كثرة التأليف والكتابة في النحو واللغة، شأنه في ذلك شأن كلّ المصطلحات النحوية التي لم توضع دفعة في مرحلة واحدة.
- المتتبّع لمصطلح الجملة في التراث النحوي واللغوي يجده مقترنا في كلّ الكتب والمصنّفات بمصطلحات أخرى؛ منها: مصطلح الكلام والقول والتركيب، وهو ما لاحظناه في أغلب مؤلّفات أئمة النحو واللغة من أمثال: ابن جنّي(ت392هـ)، والزمخشري(ت538هـ)، وابن يعيش(ت643هـ)، والعكبري(ت616هـ)، وابن هشام(ت761هـ).
- لقد كان للبلاغيين والمفسّرين فضل كبير في تناول موضوع الجملة بالدراسة والنظر، وقد كان عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) في طليعة هؤلاء، وقد تضمّن كتابه الدلائل أبوابا في مصطلح الجملة ومتعلّقاتها.
- نظر الدارسون العرب المحدَثون إلى موضوع الجملة من موقع الإسناد والتركيب اللغوي، واجتهد كثير منهم في إعادة تقسيم الجملة ودراستها بمناهج لغوية حديثة، تقترب من مناهج النظر اللغوي الغربي الحديث، ومن هؤلاء الدراسين المحْدَثين: إبراهيم أنيس، وإبراهيم مصطفى، وعبد الرحمن أيوب، وأحمد خليل العمايرة.
- يعدّ موضوع الجملة منطلق الدراسات اللسانية الغربية الحديثة، بدءا من ظهور المنهج الوصفي البنيوي الذي يمثّله دي سوسير، وصولا إلى طروحات اللغوي الأمريكي تشومسكي في تبنّيه لثنائية البنى العميقة والسطحية في التركيب اللغوي.
- تظل إمكانية الدراسة المقارنة التي تربط حلقة البحث اللغوي العربي بالدراسات الغربية الحديث متاحة وقائمة، ذلك أنّ كثيرا من الباحثين المعاصرين يرون أنّ ما جاءت به بعض

الدراسات الغربية في موضوع الجملة يكاد يضارع ما تناوله اللغويون في تراثنا العربي، ولنا أن ننظر في جهود عبد القاهر الجرجاني في باب المسند والمسند إليه والخبر، وما تناولته مناهج البحث اللغوي المعاصر في باب التركيب والدلالة.

هوامش:

1 – محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، دط، 1408هـ، 1988م، ص 5.

2 – محمد عبد اللطيف حماسة: بناء الجملة العربية، القاهرة، دار غريب، دط، 2003م، ص 9.

3 – المرجع نفسه، ص 9.

4 – المرجع نفسه، 19.

5 – أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه()ت180هـ: الكتاب تحقيق: محمد عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1403هـ، 1983م،، ج1، ص 23.

6 – وقد يكون من الجدير بالاهتمام تحديد التحوّل في المصطلحات، ولعلّ ذلك كان مع تبلور النحو بعد الترجمة والنقل من اللغات الأخرى في القرن الثالث الهجري، أو بعد تبلور أصول النحو في القرن الرابع الهجري. المنصف عاشور: الجملة العربية ودراسة التركيب، مجلة الحياة الثقافية، تونس، ع5، سبتمبر 1979م, ص 56

7 – سيبويه: الكتاب، ج2، ص 127.

8 – المصدر نفسه، ج2، ص86.

9 – المصدر نفسه، ج2، ص 88.

10 – المصدر نفسه، ج2، ص 88.

11 – أبو زكريا الفراء: معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط03، 1403هـ، 1983م، ج2، ص333.

12 – أبو العباس المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، دط، 1415هـ، ج1، ص146. وله نص في موضع آخر، ذكر فيه استعمال المازني لمصطلح الجملة. ينظر: ج3، ص 127.

13 – المصدر نفسه، ج1، ص146.

14 – عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، دار الرشيد، دط، 1982م، ج1، ص273. وابن يعيش: شرح المفصّل، بيروت، دط، دت، ج1، ص88.

15 – أبو الفتح ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الخصائص، حققه: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، دط، دت ، ج1، ص 17.

16 – المصدر نفسه، ج1، ص 19.
17 – المصدر نفسه، ج1، ص 19.
18 – المصدر نفسه، ج1، ص 27.
19 – المصدر نفسه، ج1، ص 27.
20 – المصدر نفسه، ج1، ص 30.
21 – المصدر نفسه، ج1، ص 29.
22 – المصدر نفسه، ج1، ص 32.
23 – أبو القاسم جار الله الزمخشري: المفصّل في علم العربية، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، 1425هـ، 2004م، ص 32.
24 – ابن يعيش: شرح المفصّل، ج1، ص 72.
25 – المصدر نفسه، ج1، ص 74.
26 – أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، حقّقه وجمع إليه: عبد الفتاح سليم، القاهرة، مكتبة الآداب، ط3، 1428هـ، 2007م، ص 42.
27 – ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط1، 1421هـ، 2000م، ج5، ص 7.
28 – المصدر نفسه، ج5، ص 8.
29 – المصدر نفسه، ج5، ص 29.
30 – عبد القادر المهيري: الجملة في نظر النحاة العرب، مجلّة حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع3، 1966م، ص 37.
31 – ابن جني: الخصائص، ج1، ص 29.
32 – عبد القادر المهيري: الجملة في نظر النحاة العرب، ص39.
33 – ابن جني: الخصائص، ج1، ص 29.
34 – الخليل بن أحمد: الجمل، حقّقه وقدّم له: علي حيدر، دمشق، دط، 1393هـ، 1982م، ص 40.
35 – عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص68.
36 – الزمخشري: المفصّل في علم العربية، ص 32.
37 – أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، ص 42.
38 – جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت، ج12، ص 245.

39 – ابن قيّم الجوزية: بدائع الفوائد، تحقيق: معروف زريق ومحمد وهبي سليمان، وعلي عبد الحميد بلطجي، بيروت، دار الخير، ط1، 1414هـ، 1994م، ج3، ص 31.

40 – محيي الدين الكافيجي: شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق، دار طلاس، ط3، 1966م، ص 68.

41 – فيذكر في موضع أنّ طائفة من النحاة ذهبت إلى أنّ الجملة والكلام مترادفان. جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1407هـ، ج1، ص37. ويذكر نصّا منقولا من كلام ناظر الجيشي النحوي(ت778هـ) أنّ "الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة ". ينظر: الأشباه والنظائر، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، 1407هـ، 1987م، ج2، ص 214.

42 – عبد الله بن أحمد الفاكهي: شرح الحدود النحوية، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، بيروت، دار النفائس، ط1، 1417هـ، ص 53.

43 – مصطفى إبراهيم: إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط 02، 1413هـ، 1992م، ص 53 وما بعدها. ومهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد العربي، ط02، 1406هـ/1986م، ص 42. وإبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1403هـ، 1983م، ص 204.

44 – ينظر ما كتبه إبراهيم أنيس في المبحث الرابع المعنون [جولة في كتب المتقدّمين] من الفصل الرابع المتعلّق بالجملة، من كتابه : من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978م، ص 302

45 – المرجع نفسه، ص 277.

46 – المرجع نفسه، ص 277.

47 – عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، دط، دت، ص 125.

48 – المرجع نفسه، ص 126. وينظر:

- Alan Gardiner :the theory of speech and language, Oxford, 1951, p 89.

49 - Leonard Bloofield : Language, Landon, George Allen et Unwin LTD, Museum Street , 1935, p 170.

50 – عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 126.

51 – لتمام حسان مؤلفات كثيرة في هذا الموضوع، ولكن من أهمّ ما كتبه في هذا الخصوص ما جاء في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، وفي كتابه البيان في روائع القرآن.

52 – أحمد خليل عمايرة: رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها(دراسة وصفية)، مجلة التواصل اللساني، المغرب، مج2، ع1، مارس 1990م، ص7. وينظر كتابه: دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر،في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، جدّة، عالم المعرفة، ط1، 1404هـ، 1984م ، ص 87.

53 – نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ع9، سبتمبر 1978م ، ص 44.

54 – المرجع نفسه، ص 97.

55 – عبد القادر المهيري: الجملة في نظر النحاة العرب، ص 35.

56 – المرجع نفسه، ص 36.

57 – نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص 44.

58 – المرجع نفسه، ص 97.

59 – فرديناند دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، طرابلس، ليبيا، دار العربية للكتب، ط1، 1985،1405م ص164. وينظر:

Ferdinand de Saussure : Cours de linguistique Générale, paris, grande bibliothèque, Payot, 1995, p148.

60 – سامي عياد حنا، وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس: معجم اللسانيات الحديثة(انجليزي، عربي)، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2007م، ص 130

61 – محمّد أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1408هـ، 1988م، ص 11. وينظر:

Georges Mounin : Dictionnaire de la Linguistique , 2eme édition , Paris ,Quadrige,1995, p262.

62 – نعوم تشومسكي: جوانب من نظرية النحو، ترجمة: مرتضى جواد باقر، العراق، جامعة الموصل، دط، 1985م، ص 9.

63 – المرجع نفسه، ص 13.

64 – ابن جني: الخصائص، ج01، ص 29.

65 – المصدر نفسه، ج01، ص 32.

66 – ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج5، ص 29.

67 – جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1985م، ص73.

68 – أحمد خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص178.

69 – نعوم تشومسكي: البنى النحوية، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، الدار البيضاء، منشورات عيون، د2، 1987م، ص115.

70 – تشومسكي: الطبيعة الشكلية للغة، ترجمة: ميشال زكريا، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، ع18، ص 25.

71 – Noam Chomsky : A Spects of the theory of syntax , p03.

72 – محمد عبد اللطيف حماسة: بناء الجملة العربية، ص 11.

73– جعفر دكّ الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص120. أخذا عن: محمد عباس: الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني (دراسة مقارنة)، بيروت، دار الفكر المعاصر ، دمشق، دار الفكر، ط01، 1420هـ، 1999م ، ص30.

74 – المرجع نفسه، ص 12.

75– عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، دط، دت، ص 149.

76– محمد عباس: الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دراسة مقارنة، ص 30.

77– موريس أبو ناصر: الألسنية والنقد الأدبي في النظرية والممارسة، بيروت، دار النهار للنشر، 1979، ص 20.

78– عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص14.

79 – أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، صحّحة وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين، وأحمد الزين، بيروت، المطبعة العصرية، دط، دت، ج1، ص114.

80 – محمد عبد اللطيف حماسة: بناء الجملة العربية ص 12.

81 – سورة يونس، الآية 24.

82 – عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، صحّحه وعلّق على حواشيه: محمد رشيد رضا، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، دط، دت، ص 138.

83 – عادل بن أحمد بن سالم باناعمة: بناء الجملة عند مصطفى صادق الرافعي من خلال كتابه أوراق الورد، مخطوط رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أمّ القرى، كلية اللغة العربية، ، 1421هـ، ص 49.

84 – محمد محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، ط2، 1407هـ، 1987م، ص 74.

85 – تمام حسان: الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو.الفقه.البلاغة: تمام حسان، الهيئة المصرية العامّة للكتّاب، 1982م، ص 344.

86 – حسن خميس الملخ: المحظورات النحوية في اللغة العربية، مجلّة دراسات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج39، ع2، 2012م، ص 257.

87 – سورة آل عمران، الآية 144.

88 – ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، صيدا، منشورات المكتبة العصرية، دط، دت ، ج1، ص 208.

89 – حسام سعيد النعيمي: ابن جني عالم العربية، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ط1، 1990م، ص 174.

90 – على نحو ما فعل إبراهيم أنيس، وإبراهيم مصطفى.

91 – محمد عبد اللطيف حماسة: بناء الجملة العربية، ص 9.

92 – فرديناند دي سوسير: علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، بغداد، دار آفاق عربية، دط، 1985م، ص 143.

93 – نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، جامعة قار يونس، ط1، 1996م، ص 236.

94 – نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 38.

95 – المنصف عاشور: الجملة العربية ودراسة التركيب، ص 60.

96 – مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد العربي، ط2، 1406هـ، 1986م، ص 31. ريمون طحان: الألسنية العربية(النحو، الجملة، الأسلوب الخاتمة): ، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1982م، ص 44.

97 – الشريف ميهوبي: الجملة في نظر اللسانيين العرب، نظرة تقويمية نقدية: ، دبي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ع39، 2009م.

98 – محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م، ص11. وينظر:

.Georges Mounin :Clefs pour la linguistique, édition Seghers, Paris, 1968 ,p109.

99 – عبده الراجحي: مبادئ علم اللسانيات الحديث، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ط1، دت، ص 134.

100 – مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، القاهرة، دار نوبار، ط1، 1997م، ص 204.

101 – ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط8، ص113.

102 – هاينس غروتسفلد: خواطر هيكلية في كتاب سيبويه و(كتب) من جاء بعده من النحاة، تعريب: عبد الجبار بن غريبة، مجلّة حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، ع 18، 1980م، ص 268.

103 – نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 235.

104 – المرجع نفسه، ص 269.

105 – نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث، ص 32.

106 – سيبويه: الكتاب، ج1، ص 119.

107 – المصدر نفسه، ج2، ص 92.

108 – نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث، ص 32.

109 – أبو زيد عبد الرحمن المكودي: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط01، 1425هـ، 2005، ج1، ص 85.

110 – سيبويه: الكتاب، ج3، ص 114، 115.

111 – المصدر نفسه، ج3، ص 114.

112 – المصدر نفسه، ج1، ص 98.

113 – المصدر نفسه، ج4، ص 147.

114 – نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث، ص 32.

115 – سيبويه: الكتاب، ج2، ص 132.

116 – نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 275.

117 – سيبويه: الكتاب، ج2، ص 93.

118 – ينظر: جوانب من نظرية النحو، ص 106.

119 – أحمد خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص 48.

120 – نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 276. وينظر:
John Lyons: Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge University Press, 1968, p143.

121 – سيبويه: الكتاب، ج2، ص 94.